تعليقات على كتاب
(العقل الفقهي)

تأليف: طالب في العلوم الدينية

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات أو أفكار يتبناها مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة وإن كانت تقع في دائرة اهتماماته وأولوياته

مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة

الطبعة الثالثة

١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨م

من أهداف مركز عين:

مركز "عين" للدراسات الفكرية المعاصرة، يعنى بتفاعلات الواقع الإسلامي، ويحاول أن يؤصل للحلول والمقترحات تجاه مشكلات الإنسان المعاصر..

كما وينطلق من رؤية راسخة بقابلية الحضارة الإسلامية على قيادة الحياة وتقديم نموذج يتناسب مع احتياجات العصر من غير أن ينقطع عن أصوله ومنطلقاته وثوابته..

يسعى المركز ضمن برامج بحثية وهموم ثقافية ودورات لكتابة البحوث وتصديرها، لتعزيز الوعي الاجتماعي بقضايا الثقافة والأفكار ومناقشة مطاريح التخلف والتسيد لقيم غير أصيلة في المجتمع..

ليس من أهداف المركز أو مطاريحه الاعتناء بالتبشير الطائفي، ويؤمن أن ما يحدث اليوم هو طائفية سياسية تسعى لتجيير كل الدين والإنسان في أتون معركة مصالح دنيئة.. ولا نمانع من دراسات تنطلق من التسامح في التعايش والإيمان بمشتركات الإنسان دون إلغاء الآخر مع الاحتفاظ بالرصانة العلمية وشروطها..

كما يؤمن المركز أن الحلول الإسلامية تنطلق من جذورها المناسبة، ولهذا فهي تحاول التأسيس من منطلقات اسلامية خالصة، بعيداً عن كل التحيزات المحيطة..

بسم الله الرحمن الرحيم

تعليقات على كتاب (العقل الفقهي) لـ(الشيخ عباس يزداني)..

قبل فترة جاءنا أحد الإخوة الى مكتب سماحة آية الله الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله) وطلب رداً لكتاب كان يحمله معه وهو بعنوان العقل الفقهي.

ونعم ما فعل ذلك الرجل برجوعه مراجع الدين، أولاً لأن الكتاب يدعي أشياء فقهية ويضع تعاريفاً لأمور واصطلاحات متداولة داخل الوسط الحوزوي وفي الغالب لا يحيط سائر الناس خارج المدارس العلمية بها فلكي يقف القارئ في موقف الحكم لا بد من سماع رأي من يتوجه الكتاب ضدهم إذ ما الضامن أن ما يفترضه الكاتب ويطرحه على ان الفقهاء هكذا يقولون او هكذا رأيهم، ما الضامن ان هذا النقل صحيح ونحن في زمان توجهت قوى الفساد كلها الى الضرب على هذا الكيان المبارك بشتى الوسائل. كذلك فإن المصطلحات التي تذكر تحتمل عدة وجوه وقد يتصرف بعض الكتاب بتغييرها لخدمة غرضه، ولأن أهل الصنعة عادة هم أهل الحكم في تقييم ما يطرح في اختصاصهم فإن العودة الى الوسط الفقهي لسؤاله عن تقييم هذه التب مثل العودة

الى الاجواء الاكاديمية في معرفة من يدعي نظريات جديدة في الفيزياء او الكيمياء.

والامر الثاني مما استحسنته من مجيء ذلك الشخص بالكتاب وهو رجوعه الى العلماء في تقييم هذا الفكر الجديد فالعلماء ليسوا مجرد أهل خبرة (وما كل ذي نُصحٍ بمؤتيك نصحه، وما كل ذي نصح لكم بلبيبِ) فالأمانة بالنصيحة مهمة جداً وقد جرب المجتمع صدق التعايش بين العلماء والمجتمع على طول قرون من عمر الامة الاسلامية وعرفوا تضحيات العلماء ومواقفهم في انقاذ الامة الاسلامية من منزلقات خطيرة محسوسة او غير محسوسة في تجربة الامة الاسلامية. وكانت تلك المعايشة النافعة توضيحاً لأهمية توصية الامام الثاني عشر والائمة عموماً بالرجوع الى الفقهاء وبيان أهميتهم في جسد الأمة الإسلامية تلك الاهمية التي وصفها الائمة (ع) بأبلغ وصف واكثره تشويقاً وعناية اذ قالوا (ع) : (الفقهاء حصون الاسلام، الفقهاء أمناء الرسل) (لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم من العلماء الدالين عليه والداعين اليه، والذابين عن دينه بحجج الله والمنقذين لعباد الله من شياطين ابليس ومردته ومن فخاخ النواصب، لما بقي احد الا وارتد عن دينه، ولكنهم

الذين يمسكون ازمّة قلوب ضعفاء الشيعة كما يمسك صاحب السفينة سكّانها اولئك هم الأفضلون عند الله عز وجل).

وان من اهم نقاط القوة في المجتمع الشيعي هي رجوع الناس للعلماء وتسليمهم لأوامرهم حتى لقد أحدث السيد الشيرازي (ثورة) بنصف سطر يفتي فيها بحرمة التدخين لينقذ الشعب الايراني من التبعية الاقتصادية لبريطانيا الى فترة طويلة جداً..

ونقطة القوة هذه شخصها أعداء الدين فلذلك نرى في السنين الأخيرة ان كل بدعة وكل ضلالة لا يبدأ زعيمها لتحصيل الأتباع الا بمحاولة تسقيط العلماء لإسقاط حجيتهم على الناس وسد الآذان دونهم.

ولا يعدم العلماء الكفاية في توضيح مواقفهم للناس وتفنيد ما يلصق بهم من اتهامات من قبل المغرضين ولكن المشكلة حين ينفرد اصحاب البدعة بضحيتهم بعيداً عن كل ناصح وذلك لأنهم يعلمون ان افكارهم شاذة وان الشخص مهما كان قليل الثقافة الا انه يستطيع ان يوازن افكاره بالافكار العامة فتنسجم منظومته الذهنية مع المنظومة المحيطة ويستبعد كل فكرة شاذة من خاطره (كما هي سيرة طالبي الحقيقة) فينفردون بالشخص قليل الاطلاع ويحاولون

صنع زخم من الافكار وتحشيد اكبر قدر من التقريبات النفسية لصنع القناعات في اذهان قرّائهم ومستمعيهم.

ويشير القرآن الكريم في بعض آياته إلى اسلوب الأنبياء في الدعوة الى رسالتهم فإنهم يطرحونها في بعض مراحلها (رغم قلة مصدقيهم) على الملأ ويطلبون جواباً جماعياً (قل أجمعوا أمركم وشركاءكم).

ولا نعني بالانفراد هنا انهم ينفردون بالشخص قليل الاطلاع حين يقرأ كتبهم او يستمع الى محاضراتهم، وان كان هذا هو السائد حالياً لكن المقصود هو الانفراد بهذا النوع من الناس فإن جمع عدد كبير من الناس وبمستوى ثقافي واحد لا يحصن من الفكرة الشاذة بل أقصد الاندماج بالمنظومة الثقافية الاجتماعية والهيكلية الفكرية فإذا كنت تجهل شيئاً فلا يفيدك الرجوع الى شخص بنفس مستواك الفكري، بل لا بد من الرجوع الى من هم اكثر تخصصاً منها في المجال موضع السؤال، فإن لم يملك جواباً سيرجع الى من هو اعلم منه وهكذا الى حين الوصول الى المرجع الذي يمثل قمة الهرم في الترتيب العلمي لفهم الدين في المجتمع في عصر الغيبة الكبرى، ولم نسمع على كثر مدعيات الخصوم ان صاحب بدعة او فكرة شاذة قد عجز الفقهاء عن الرد عليه،

ويكفيك ان اكبر المنظومات البشرية المادية وهي الشيوعية الديالكتيكية قد تم التصدي لها بجدارة من قبل احد فقهائنا البارزين (وهو الشهيد الصدر الاول) وتفنيدها بالكامل منذ قرابة أربعين سنة، ولم يكتف بذلك بل فنّد في كتابه (الاسس المنطقية للاستقراء) الاسس النظرية للعلم للمذهب التجريبي الذي اعتمدت عليه النهضة العلمية الحديثة ولا يعني هذا انه فند معطيات العلم الحديث بل انه فسر كيف تتحرك المعرفة البشرية لاستنتاج ما استنتجه الفكر البشري في القرون الأخيرة، وهذا التفسير هو غير ما ادعوه من اعتماد التجربة كأساس للمعرفة البشرية، ونفس المنهج الذي قاد لاستنتاج تلك المعارف يقود الى الاعتراف بوجود الخالق سبحانه ويقيم الحجة عليهم بلسانهم العلمي ومنهجهم المعرفي. واقصد بطرح هذا ان علماءنا لم يكتفوا بالدفاع ضد الهجمات الفكرية بل توجهوا الى تحدي الآخر ودعوته الى الحق بلسانه وبما يستوعبه من استدلالات مما يدل على ما تزخر به الشريعة من قابلية للعطاء وكنز من المعارف على مستوى المادة العلمية ومناهج البحث العلمي التي لم تزل تجيب على كل سؤال وكل استفسار وفيها قضاء لكل حاجة وحل لكل مشكلة تعاني منها البشرية اليوم وان جميع ما يعانيه المجتمع الاسلامي والمجتمع البشري عموماً من

امراض ومشاكل انما هو بسبب الابتعاد عن هذه الرحمة الواسعة وهذا الخطاب الإلهي[1] الذي يتكفل بشفاء كل مرض وبحل كل معضلة وسد كل حاجة قال الامام الصادق عليه السلام (ان الله تعالى انزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك شيئاً يحتاج العباد اليه العباد، حتى لا يستطيع عبد ان يقول: لو كان هذا انزل في القرآن، إلا وقد انزله الله فيه).

وعنه عليه السلام (ما من شيء الا وفيه كتاب او سنة).

وعن الامام موسى بن جعفر (ع) (انه قيل له: أكل شيء في كتاب الله وسنة نبيه او تقولون فيه؟ قال: بل كل شيء في كتاب الله وسنة نبيه).

وليسمع هذه الأحاديث الذين يظنون بقصور الشريعة عن تلبية حاجات الانسان المعاصر او عدم انسجامها مع نمط الحياة الحديثة، وهم انما يقصدون النمط الليبرالي الغربي المتحرر من كل عرف او خلق ويجعلونه معياراً للعقل او رأي العقلاء، ويلوحون للقراء ان التقدم التقني لدى الغرب انما جاء من منهجهم التحرري في الحياة.

[1]) ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون.

ونحن على اطلاع بالاسس العلمية للمنجزات التقنية الغربية ولا ندري أي ربط لها بنمط الحياة الاجتماعية وهل تختلف الحقيقة العلمية بين ان تجلس امام المجهر امرأة سافرة او متحجبة، وهل يفرق في البرنامج الكمبيوتري بين ان يقف امامه شخص يؤمن بالله وشخص لا يؤمن، بل اننا وجدنا العكس من ذلك تماماً فإن الشخص المؤمن يكون أبعد همة واشد اخلاصاً في خدمة مجتمعه لما يؤمن به من رجوع ذلك اليه بالخير في الدنيا والآخرة ليقينه بحكمة وقدرة الخالق الكريم.

ونجد أيضاً ان بعض المجتمعات قد وجدت الطريق الى التقدم التقني دون التخلي عن اعرافها الاجتماعية ودياناتها فهذه الصين التي تردنا منها معظم الاجهزة الالكترونية قد تسلقت سلم الحضارة التكنولوجية دون ان تتخلى عن تراثها الديني (البوذية) او نظامها الاجتماعي (الاشتراكية) وهذه اليابان قد نهضت اقتصادياً دون ان تتخلى عن هويتها الاجتماعية بشيء.

ولو ان الذين يزرون على المجتمع المسلم تخلفه قاسوا هذا التخلف على ما تريده الشريعة منهم او على ما سينشئه الامام المهدي (عج) يوم ظهوره لكانت انتقاداتهم موجهة ونافعة وحركية ولكنهم يلوحون بالتحرر الفكري ويصورون الغرب على انه بلاد

المتع المجانية واللذائذ المشاعة فيتشوق اصحاب الشهوات لذلك الخيال غير الواقعي وتلك المتع التي يتوقعون ان الانجرار الى احضان الغرب سيقودهم الى التمتع بها، وهذا في اكبر الغفلة عن الشعوب التي هيمن عليها الاستعمار الغربي وجعلها مراتع للاوبئة والفقر والتبعية والذلة ولااعرف ما الذي سيحمل الغرب بعد انقيادهم له الى الافاضة عليهم من (منتجات العلم الحديث) واي تقدم اجتماعي سيصبه عليهم. هذا لو قسنا التقدم الحضاري بمقدار التقدم التقني الذي يشاركهم فيه الكثيرون اما اذا قسنا التقدم الحضاري بمقدار ارتباطه بمحور الحضارة (الانسانية) فستبدو نتائج اخرى قابلة للتأمل كثيراً.

ونعود الى خطورة الكتب التي تستهدف الانفراد بالناس واعادة صياغة قناعاتهم ونلاحظ الشيء الخطير فيها هو التلقيم غير المباشر كما نسميه اذ انهم يفترضون ان المقابل رأيه كذا وكذا ويردون عليه بشكل قوى وواضح، دون ان يكون للقارئ القدرة على فرز الخطأ من الصواب فإنهم يعطونه المقدمة ويقدمون له النتيجة ولو التفت القارئ الى عدم ثبوت المقدمة قبل الكلام لما مرت عليه أكاذيبهم ولكنه لا يملك فكرة عن قدرات الخداع (في

الانسان المعاصر) ودراساتهم السايكولوجية وتصوراتهم حول المنظومة الذهنية للإنسان المسلم وسبل الاقناع والتمويه لديهم.

والحصانة من كل ذلك هو الرجوع الى العلماء من الفقهاء الذين جعلهم الامام حجة له على الناس فهو عجل الله فرجه الذي اسس حجية الفقهاء على المجتمع في زمن الغيبة ووجوب الرجوع اليهم سواء قلنا بولاية الفقيه العامة او الخاصة.

بل اننا نجد تهيئة الائمة (ع) الناس للرجوع الى العلماء من عهد بعيد قبل غيبة الامام الثاني عشر فالإمام الصادق (ع) كان اذا اتاه شخص من مكان وهو يعرف ان فيه بعض اصحابه من الفقهاء وجهه اليه وكان الباقرعليه السلام كان يأمر بعض أصحابه بالجلوس في مسجد المدينة وإفتاء الناس في زمان حضوره فقد قال (ع) لأبان بن تغلب (إجلس في مسجد المدينة وأفتِ الناس فإني أحب أن يُرى في شيعتي مثلك) وقد كان الأئمة يحزنزن لموت العلماء اذ لما مات أبان بن تغلب قال الإمام الصادق (ع) (أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان) وكان أبان إذا قدم المدينة تقوضت إليه حلقات العلم وأخليت له سارية النبي (ص). وورد عن الإمام الصادق (ع) في بعض كبار الفقهاء من أصحابه (بشّر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي وأبا بصير ليث بن البختري المرادي ومحمد بن

مسلم وزرارة أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست) الى غيرها من الأحاديث التي يأتي في هذه الأيام من يحاول الانتقاص من قيمة وموقع الفقهاء في المنظومة الاجتماعية الاسلامية دون ان يقدم بديلاً أفضل سوى انه يدعو للتحرر او اعتماد العقل ويقصد به الذوق المادي المنسجم مع الديمقراطية الغربية لأنه بحسب نظره أثبت نجاحه..

مع كتاب العقل الفقهي:

ونعود الآن الكتاب فنجد أنه من (سلسلة ثقافة إسلامية معاصرة) وهي سلسلة تصدر من مجموعة تضرب على نفس الوتر وتهدف الى نفس الغاية وهم مجموعة كتاب إيرانيين يترجم لهم أحمد القبانجي وقد اطلعت على أكثر كتبهم ووجدت انها قد وقعت عليها ظلال الواقع السياسي في أيران فهم ناقمون على الحكومة الإيرانية ويحاولون تقويضها بشتى السبل ولو انهم اكتفوا بنقد ما يرونه مخالفاً للدين لكان مطلبهم أوضح حين يكون هناك شيء ثابت في أذهان الناس تتحاكم اليه الأقوال ولكنهم يحاولون هدم الاسس النظرية التي قامت عليها الحكومة الايرانية ولم اجد في حدود ما اطلعت عليه من كتبهم من يحاول مناقشة ادلة

الحكومة القائمة على ولاية الفقيه وفق الثقافة الفقهية الشيعية بل انهم يتطرفون الى نقد الدين أحياناً بل ونقد الإيمان كذلك والانتقاص من الأنبياء والشرائع أحياناً أخرى فنجد ان بعضهم يدعي ان ختم النبوة وانتهاؤها هو من ادعاء محمد[1] وليس هناك دليل من خارج الدين على ختم النبوة واذا كان فلا دليل على ختم الأديان[2].

متناسياً ان ختم النبوة مسألة دينية ومن الطبيعي ان يكون دليلها دينياً وهل يتوقع ان يكون دليل عند من لا يؤمن بأصل النبوة على ختمها!

ومنهم من يعرّض بموسى عليه السلام والعقوبة التي انزلت على بني اسرائيل بسبب عبادتهم للعجل بقوله انها عملية انتحارية ووحشة ثم يكمل انتقاده لحكومة موسى (ع) بعد امره بالهجوم على فلسطين وعقوبة التيه بقوله (هذا ما كان من حكومة موسى (ع) فقل لي بربك أي حكومة تأتي على شعبها بمثل هذه المصائب

[1]) ويبدو انه يلمح الى ان القرآن من ابداع (عبقرية محمد) ولم يثبت عنده انه من الله بعد.

[2]) عبد الكريم سروش: بسط التجربة النبوية، ص٢١٣.

(وإن كانت محقة وكان التقصير تقصير الشعب)[1] هل يمكن عدّها حكومة موفقة وعلى البشرية أن تحذو حذوها وتتخذها أسوة ومثالاً للحكومة المثالية؟)[2].

انظر ايها القارئ الى جرأة هذا الشخص فهو يعترض على الحكم الالهي وعلى نبي الله موسى (ع) لأنه يريد ان يخلق الامتعاض في ذهن القارئ من الحكومات الدينية عموماً.

انظر كيف أدى بهم عداؤهم للحكومة الايرانية الى ان يكونوا اداة في خدمة اعداء الدين -عموماً- وبدأوا بتوجيه معاولهم لهدم الدين من أجل ان تسقط الحكومات التي تتخذ الدين اساساً لنظرية حكمها، فهؤلاء انما يخوضون معركة سياسية وليست فكرية مما يعني ان المؤثرات السياسية لا تدع لهم مجالاً للتفكير المنصف ومما يعني ان على القارئ ان يتوقع سماً زعافاً خلف كل ملمس ناعم من كلماتهم التي تتلبس بتعابير مزخرفة حول (التجديد) و(الحداثة) و(الاصلاح) و(المعاصرة) و(حرية العقل) و(التحرر

[1]) وضع هذه الاقواس دلالة على تحفظه على ما بينها او على اضطراره للمجاملة فيها او استهزاءاً بقائليها.

[2]) احمد القبانجي، خلافة الامام علي (ع) بالنص ام بالنصب.

الفكري) و(عزيزي القارئ الكريم) و(انظر بعقلك) وغيرها من الكلمات الجذابة التي يحاولون بها ان يأتوا القارئ من مأمنه.

وهم وان كانت معركتهم موجهة ضد الوضع الايراني الى ان كتبهم بدأت تترجم الى العربية لأغراض مشابهة ومما يشير الى خطورة الذين يقفون وراءهم.

ومما لاحظته على هذه السلسلة (الثقافية) ومؤلفيها امور منها:

١. عدم الامانة في النقل ففي دراسة عبد الكريم سروش (للاسس المنطقية للاستقراء) يجد المتتبع نسبة عدة أشياء للسيد باقر الصدر غير موجودة في متن الكتاب الاصلي، وانما نقلها ونقل منها وحولها بما يخدم غرضه[١].

٢. ومن الملاحظ على كتاباتهم (الضبابية الفكرية) فهم يتخفون عن القارئ بزي مألوف ويحتجون عليه بنصوص دينية يحاولون بها نسف اساس ديني فمن العجيب احتجاجهم بالقرآن على الانتقاص من الانبياء (كما مر في النص السابق) واليك هذا النص لتلمس

[١]) راجع: عمار ابو رغيف: الاسس المنطقية للستقراء في ضوء دراسة الدكتور سروش.

عزيزي القارئ أي تناقض وقع فيه الكاتب اذ يقول (جاء في إحدى آيات سورة البقرة حول بعثة الانبياء [كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس] كان الناس كلهم شعباً واحداً فجاء الانبياء فتفرق هذا الشعب ودبت الفوارق بينه وشهد تحولات وشبت نيران التباين في بيادر التوافق البشري)[1]. ففي هذا النص يصور الكاتب (عبد الكريم سروش) للقارئ بصورة غير مباشرة او مباشرة ان الانبياء هم فرقوا التوافق البشري كما يصفه، ولا اعرف كيف يريد ان يقنع القارئ بهذه الالفاظ المزوقة فإذا كان يؤمن بالقرآن فإن القرآن نؤمن به على انه كلام الله سبحانه، فأي غافل ينطلي عليه أن الدين سبب لاختلاف الناس وسبب لتفرقهم ويقتنع بالاستشهاد بهذه الآية الكريمة.

[1]) مجلة قضايا اسلامية معاصرة، السنة التاسعة، العدد٣٠، ٢٠٠٥، ١٤٢٥ اصدار مركز دراسات فلسفة الدين – بغداد.

٣. عدم التزامهم بأصول النقاش الصحيحة إذ المفروض ان تبدأ مع من يخالف بما هو مشترك بينك وبينه حتى تصل الى نقطة الخلاف فتتحاكمان الى الاصل الذي انطلقتما منه لمعرفة أي فكرة اكثر ارتباطاً بذلك الاصل وعليه فهي الفكرة الاصوب، لكنهم أحياناً يظهرون انهم من المذهب الشيعي فينطلقون من ناحية القلق على المذهب وتوكيد أصالته، وفي أثناء ذلك يصدر منهم ما يفشي نقمتهم على الشيعة والتشيع، ثم انهم قد يدعون انهم تحت العنوان الاسلامي دون ان يكونوا تحت مذهب من المذاهب وان الحق ليس مع الشيعة ولا مع السنة، وتارة ينتقدون الفهم الموجود للاسلام دون ان يقدموا فهماً جديداً بل يبدو انهم يلوحون للقارئ بدين جديد[1] ونبوة جديدة.

٤. ويبدو انهم يحاولون تحطيم كل مبدأ اسلامي والتشويش على الناس والظاهر ان الامر اكبر من

[1]) سروش: بسط التجربة النبوية.

النقمة على الحكومة الايرانية وإلا فلا معنى لترجمة كتبهم وتصديرها الى العراق.

٥. ومما يبدو عليهم انهم يراوغون عن الحوار ويحاولون الوصول الى اكبر عدد من الغافلين فيستكثرون الاتباع الذي يشاركونهم في الضجر من الوضع القائم في إيران لسبب او لآخر فيقتنع البعض بكتاباتهم قبل ان يقرأها. ومراوغتهم هذه لاحظناها حين رأينا عدم استمرارهم بالحوار مع من يردون عليهم من العلماء فإذا كتب أحدهم كتاباً ورد عليه احد العلماء فهو لا يستمر بالنقاش معه بل يؤلف كتاباً آخر من زاوية أخرى ولما كانت كتبهم رخيصة ومدعومة ولها من يروجها وبعض اصحاب المكتبات ليس لديهم تنقية فكرية لما يقذفونه الى المجتمع من كتب، فهي تصل الى الناس ولا تصل عادة كتب الرد والمناقشة.

٦. وإذا رد عليهم بعض العلماء وناقشهم فإنهم يحاولون تصنيف تلك الردود وبيان الاشتباه الكبير الذي وقع فيه ذلك العالم مع الاسف الشديد وكيف انه اتعب

نفسه قبل ان يفهم المقصود![1] ويموهون على القارئ بألفاظ مزوقة.

وانما اردنا استعراض الخصائص العامة لهذه السلسلة لأنها مترابطة في الهدف ويكمل بعضها البعض حتى لو تنوع كتابها وتنوعت زواياهم في الكلام. ولأنها تصدر من مصدر واحد.

عودة الى كتاب العقل الفقهي:

وكتاب العقل الفقهي نجد فيه عبارة على غلافه الامامي وهي (نقدمه الى الاشخاص الذين يعتقدون بوجوب ادارة الحكومة على اساس الفقه).

ولكنه في جميع الكتاب لم يناقش النظرية الاسلامية للحكم بل انتقد الفقه والمنهج الفقهي وبعض الامور التي يعتقد انه ليست بحجة في الاستدلال وانتقد كذلك المجتمع الشيعي وعلماءه ووصف زيارة الحسين مشياً انه عمل تافه ص ٣١٦دون ان يقدم نظرية جديدة للحكم سوى اننا يجب ان نلجأ الى حكومة العقل التي يبدو من آخر الكتاب انه يقصد الديمقراطية التحررية (الليبرالية الغربية).

[1]) قضايا اسلامية معاصرة /العدد ٢٠٠٢/١٨

ومن الملاحظات على هذا الكتاب:

١. انه يبدو انه لكاتب حوزوي شيعي ولكنه يذكر ان التشدد اكتسبه الفقهاء من عمر بن الخطاب وهو ليس مصدراً للتشريع عند الشيعة مثل قوله ص٢٣٦ في وصف تساهل الائمة بمسألة الحجاب وانفتاحهم (كما نلاحظ في الشواهد التاريخية ان موقف ائمة الدين تجاه هذه الموارد والظواهر السلبية كان يقف عند حد النصيحة والترغيب بالتوبة. التاريخ الاسلامي يحدثنا ان الشدة في هذه الامور كانت من خصوصيات الخليفة الثاني. حيث كان عمر بن الخطاب يصر كثيراً على فرض الحجاب على نساء النبي وعدم خروجهن من البيت وكان يشكو من تسامح النبي تجاههن فكان يقول لنساء النبي: اذا كان الامر بيدي فلا عين تراكن) واشار في الهامش (كان عمر يقول للنبي احجب نساءك فلم يكن رسول الله يفعل "تفسير المعاني،..) وهذه الاحاديث لم تروَ عن طريق الشيعة بل هي موضوعة من قبل المخالفين لرفع شأن الخليفة الثاني لأن القرآن نزل بعد ذلك يشدد على نساء النبي (ص)

بالحجاب وكأنما سبق عمر بن الخطاب الوحي في معرفة ذلك، والحكم لوجدان القارئ ان يفهم هذا الكلام بحسب (سيرة العقلاء).

٢. انه يذكر روايات غريبة يؤيد بها مطلبه أحياناً دون ان يذكر المصدر واللازم انه في الموارد الغريبة التي تشكل مفترقاً في القناعات يجب ذكر المصدر لإقناع القارئ ففي ص٢٣٣ يذكر ما هذا نصه (فقد ورد أن امرأة جاءت الى رسول الله (ص) تشتكي شاباً اسمه خالد وانه قبّلها. فأحضره النبي فاعترف هذا الشاب بجريمته وقال بأنه مستعد للقصاص، فبما أنني قبلتها فعليها أن تقبلني ايضاً) ولا اعرف الى مستوى من الجرة وصل الكاتب حتى ينسب الى النبي الاستخفاف بأعراض الناس والتهاون في معصية الله سبحانه.

٣. انه يبدو انه اسلامي ولكنه ينتقص من القرآن أحياناً ومن الدين يقول في ص..

٤. انه متناقض في حديثه وسنفرد فقرة خاصة لتناقضاته ان شاء الله.

٥. انه يخلط بين المصطلحات فسيرة المتشرعة غير سيرة العقلاء وسيرة العقلاء غير حكم العقل وغير بديهيات العقل.

٦. عدم الامانة في النقل ونسبة جهود التتبع الى قائليها فنجد انه في ص ٣٤ وما بعدها حين يستعرض مسيرة الفقه والاجتهاد ينقل ما ذكره السيد باقر الصدر في كتابه (المعالم الجديدة) ص ٣٠ دون ان يشير الى المصدر وتتبع المسيرة الفقهية ونمو التفكير الشيعي عن طريق تتبع مؤلفات الشيعة ليس بالامر السهل ويحتاج الى قدرة ذهنية وتتبع عال ودقة فذة ولو لم أكن مطلعاً على كتاب المعالم لاعترفت للكاتب بسعة الاطلاع وحسن التتبع التاريخي، الا ان غير المطلعين على مصادر الاصول والحديثي لعهد بالثقافة الفقهية ستنطلي عليهم هذه الحيل في الكتابة وهذا ما يجعلنا نكرر ان عامة الناس لا يمكن لهم تقييم هذه الكتب الوافدة الا بالرجوع الى الوسط الحوزوي. واذا اردنا ان نقيم تتبعه التاريخي فمن هذا النص ص ١٦٥ (ان المشهور هو ان الامام الصادق (ع) كان لديه اربعة

آلاف طالب وتلميذ، فلو كان تلاميذ سائر الائمة مع الوسائط في نقل الخبر ايضاً يتجاوز الرقم الى مئة الف نفر. ومعلوم ان عدد الرواة المذكورة اسماؤهم في كتب الرجال اقل بكثير من هذا العدد من رواة الحديث) ومع الغض عن ضعف التعبير فهي تدل على خطأ في التصور التاريخي فإن الفرصة التاريخية للامام الصادق (ع) تختلف عن الفرص التي اتيحت لسائر الائمة من ناحية انه عاش بين فترة ضعف الدولة الاموية في نهايتها وضعف الدولة العباسية في بدايتها مما أعطاه فرصة لنشر الحديث اوسع من غيره وان تكون له مدرسة واضحة المعالم وحلقات علنية لم تتح الفرصة لمثلها مع سائر الائمة وحتى لو تصورنا ان الرقم مماثل لكل إمام فإن الرقم لا يتجاوز المئة ألف (١٢ إمام عليهم السلام اربعة آلاف راوٍ = ٤٨ ألف راوي) ومن الطبيعي ان بعض التلاميذ لم يحدث برواية او حدث ولم ينقل لنا وهو شيء طبيعي جداً وليس الفرق بين عدد الرواة وعدد الرجال المذكورين في كتب الرجال بذلك الفرق الذي يصوره لنا الكاتب، خذ مثلاً

ان السيد الخوئي (قده) في معجم رجال الحديث يصل التسلسل في كتابه الى اكثر من خمسة عشر الف اسم.

٧. انه ينقل اشياء غير واقعية سنفرد لها فقرة خاصة ان شاء الله تعالى.

٨. انه يبالغ في تصوير بعض الامور ليستفز القارئ والواقع ان المسألة اصغر مما يصورها او الطف او بوصف آخر لو اطلع عليه القارئ لم يستغرب منه. خذ مثلاً قوله ص١١٧ (إذا اراد المكلف الصلاة على الميت السنّي فإن عليه في التكبيرة الرابعة ان يلعنه!) وهذا غير موجود في اللمعة والموجود فيه هكذا (والمنافق يُتصر على اربع ويلعنه) أي اربع تكبيرات، وفي كتاب الذكرى لمؤلف اللمعه (قده) يصرّح بعدم وجوب ذلك، والحكم مأخوذ من الحديث، عن الصادق (ع) (اذا صليت على عدو الله فقل..) فانظر كيف قلب الكاتب العبارة من المنافق وعدو الله الى السني لأجل اثارة استغراب (القارئ الكريم) ولمعرفته ان قلة من

الناس لديه نسخة من كتاب اللمعة وانه متداول فقط في الاوساط الحوزوية.

٩. ان هناك الكثير من الاشياء التي لا يعرف قائلها ولم ترد بحسب اطلاعي في كلمات الفقهاء وهي بعيدة عن الذوق الفقهي مطلقاً منها قوله ص ١١٧ (لا يحق لغير المسلمين السكن في جزيرة العرب) ولا اعرف من أي فقيه سمع هذه الفتوى وهم جميعاً يرون عالمية الدين الاسلامي وعدم خصوصية الجزيرة العربية في شيء. وقوله في ص٢٠٩ (جاء في الرسالات العملية انه اذا شك المكلف بعد الصلاة هل انه شك في اثناء الصلاة بين الركعة الثانية والثالثة، او بين الثالثة والرابعة فعليه ان يأتي بعد الصلاة بركعتين من قيام وركعتين من جلوس، ثم يعيد الصلاة بعد ذلك، وببيان آخر اذا احتمل انه أنقص ركعتين من الصلاة وجب عليه ان يضيف لها ثمان ركعات!) وهذا كذب صريح ولم يرد في أي رسالة من رسائل العلماء والمشهور لدى كل متدين ان الشك بين الاثنين والثلاثة يوجب الاتيان بركعة واحدة مع سجدتي السهو وكذلك الامر في

الشك بين الثالثة والرابعة، ولا يعيد الصلاة اذ لا معنى لهذه المعالجات ان كان حكمها الاعادة، وهذه من اعاجيب كتاب العقل الفقهي التي يفسد بها على نفسه، وقد بالغ في تصور عدم اطلاع القرّاء اذ ان احكام الشك في الصلاة مما يجب على المكلف تحصيل العلم بها.

١٠. ان بعض الافهام انفرد بها المؤلف ولا وجود لها في عالم الفقه فلا يحق له إلصاقها بالآخرين بدون دليل.

وهذه نماذج فقط من المؤآخذات على الكتاب اردت بها الاشارة للقارئ ان ينتبه عند موارد النقل الى مستوى أمانة الكاتب علماً اني لو اردت التهميش على كل موضع خطأ في الكتاب لنتج كتاب آخر بحجم الكتاب الاول.

والامانة في التاليف والكتابة شيء مهم.

وقد لاحظت ان بعض العبارات هي نفسها في كتابات احمد القبانجي ويبدو ان احمد القبانجي قد تصرف في متن الكتاب بغير ما يريده الكاتب اذ على طول قراءتي للكتاب الاحظ التناقض بين اسلوبين من الكتابة اسلوب يحاول ان يبرز بمظهر ديني حوزوي واسلوب علماني يترحم على الايات الشيطانية وربما

كان الكتاب بأجمعه من كتابة القبانجي او محوراً بشكل كبير من كتاب آخر.

والعبارة في آخر الكتاب فسرت لي بعض الاشياء ص٣٤٥ (ملاحظة ختامية من المترجم: هذا الكتاب لم يطبع باللغة الفارسية. وقد توفي مؤلفه فجأة قبل سنتين وهو في ريعان الشباب. وبقي هذا الكتاب على شكل مسودة غير منقحة، وقد حصلتُ على نسخة مصورة منه سراً، فقمت بتنقيحه وترجمته الى العربية وفاء لجهود المؤلف وإخلاصه)

وفي هذه العبارة عدة موارد للنظر:

١. انه لم يشر الى أماكن التنقيح بعد اعترافه انه نقح النسخة وكان المفروض بالامانة العلمية ان ينقل النص الاصلي في الهامش.

٢. انه يحاول ان يظهر الكاتب بصورة انه قتل بسبب افكاره مما يجعله بطلا فكرياً (وقد توفي مؤلفه فجأة قبل سنتين وهو في ريعان الشباب) وهذه العبارة تذكرنا بالقصص البوليسية الغامضة وقوله انه حصل على نسخة مصورة منه سراً.. لا معنى له فلماذا السرية طالما ان المؤلف قد توفي الا اذا اراد اظهار الحكومة الايرانية بأنها ستقضي على كل

من يروج هذا الكتاب بعد مؤلفه مع العلم ان الكتاب ليس بتلك الخطورة والحكومة الايرانية تتعامل مع هذا الكتاب وأمثاله بمرونة ولم يسبق ان قتل احد مؤلفي سلسلة الثقافة المعاصرة وهم يذهبون الى ابعد مما ذهب اليه المؤلف المتوفى ان صحت نسبة الكتاب الى مؤلفه، ولكن يبدو انه يريد عدم مطالبته بالنسخة الاصلية للكتاب. ثم اني لم افهم معنى للوصول السري للنسخة وهل هناك وصول علني او نسخة سرية وعلنية!

٣. يبدو انه ثمة ارتباط عاطفي بين المؤلف والمترجم اذ نراه يصفه بالاخلاص ولا ندري الاخلاص لأي شيء بينهم وكيف حكم على الطرح (العلمي) فيه بالاخلاص الا اذا كانت هنالك تجربة ومعايشة بينهما.

٤. انه متمم لكتاب آخر للقبانجي هو كتاب تهذيب أحاديث الشيعة وبينهما كلام متشابه وهو سابق من حيث الاصدار لكتاب العقل الفقهي مما يستبعد معه ان يكون متاثراً به الا اذا كان القبانجي قد يكون اخذ منه وهو لم يزل مسودة قيد التنقيح وهو شيء ينافي الوفاء لاخلاص المؤلف وحقوق التاليف.

مع فصول الكتاب:

مع المقدمة:

والمقدمة تكون عادة لوصف مجمل البحث او لتهيئة الذهنية وتوجيهها الى موضوع البحث، اما مقدمة كتاب العقل الفقهي فأتوقع ان كاتبها هو احمد القبانجي لأنها أشبه بأسلوبه وتختلف عن اسلوب فصول الكتاب.

والمقدمة يبدو انها كتبت لاستفزاز بعض القراء في محاولة لإثارة من يحاول الرد عليه وإظهارهم بمظهر فاقد الاعصاب فيسجل ذلك كنقطة ضد من يحاولون الرد عليه، وإلا فكيف تتوقع ان يلتزم الشخص بهدوء الأعصاب وهو يرى تعريف العقل الفقهي الذي تراكمت معارفه مادة وهيئة منذ قرون طويلة وساهم فيه عباقرة العلماء في مقدمة الكتاب وصفه بأنه (نمط من الرؤية الذهنية الى العالم والإنسان تختلف عن رؤية الناس بعامة. في هذه الرؤية او القراءة الخاصة يترك العقل الفطري والطبيعي مكانه لقراءة ساذجة وسطحية للروايات والنصوص الدينية...) بهذه المقدمة التي هي اشبه بالسباب يقرر الكاتب تعريف العقل الفقهي للقارئ وهي اول خروج عن الانصاف الفكري الذي يقتضي ان يبدأ الجدال من المشتركات لا ان يقرر احد الطرفين النتيجة سلفاً

فإذا كان القارئ يشترك مع الكاتب بهذه الرؤية للعقل الفقهي فلا داعي لإكمال قراءة الكتاب فنحن متفقون معه على وجوب التخلي عن هذا العقل.

ثم يكمل الكاتب استفزازه (هو النظام الخاص من المعلومات والقيم التي تنطلق من معتقدات اسطورية بالنسبة الى مكانة النبي او الامام ..).

ثم يستمر الكاتب بالالتفاف على القارئ واتهام الدين بأنه لا يفسح مجالاً للعقل (مثلا قصة ذبح ابراهيم لابنه، وسلوكيات الخضر التي أثارت اعتراض موسى، كلها توحي بهذه الحقيقة، وهي ان الله تعالى له الحق تماماً في إصدار بعض الاوامر المتعارضة مع العقل تماماً، وما على الانسان الا ان يرضخ ويذعن الى الاحكام الشرعية الالهية وعلى حساب حكم العقل.

اقول: اذا كنت ترى ان هذه الآيات تفيد ان على الانسان ان يرضخ للشريعة على حساب عقله فلمَ لا تطيعها كما أطاعها ابراهيم (ع) وهل كان بعمله عاقلاً ام ليس بعاقل، ان الكاتب على فرض انه من داخل الاسلام او من داخل الحوزة كما يدعي يدخل في التناقض من مقدمة كتابه.

فما الذي يريد ان يوحيه الى قرائه بهذه التعابير وهو يهدم ما يريده بعامة الكتاب فهو يريد ان يقوي حكم العقل على حساب الاحكام الشرعية فأفرط الى مستوى الاعتراض على القرآن وسلوك الأنبياء.

وكان عليه ان يستمر قليلاً مع القارئ في محاولة التفريق بين الاسلام الحقيقي وفهم الفقهاء له الامر الذي حاوله عبد الكريم سروش في كتابه القبض والبسط، فلم يأتنا الكاتب بمحور جديد ولكن أساليبه جديدة هذه المرة إذ بدأ وكأنه من داخل الحوزة.

مع الفصل الاول: مكانة العقل.

يبدأ الكاتب هذا الفصل بتعريف خاص به حول العقلانية وكيفية ربط السلوك بالتعقل ثم يدعي ادعاءاً كبيراً لا مصداق له في ديننا وهو قوله ص ١٠ (ان جميع الاديان ابتليت بهذه الآفة وفي الاسلام ايضاً نرى رسوخ هذه الآفة فيما نشهده من تقاطع وعدم انسجام بين العقل والوحي في التعاليم الدينية والفتاوى الفقهية).

وهذا هو محور الكتاب فإن الكاتب يريد ان يثبت حجية العقل ثم يعرض فتاوى للعلماء وأصول استدلالية منافية للعقل – بحسب ما يرى– ويدعم استنتاجه بأن الفقهاء لم يفهموا الدين فهما صحيحاً، ليصل الى غرضه بعد ذلك ان الحكومة القائمة على الفقه تفتقد الى الاساس الصحيح.

فما يريد ان يصل اليه مع القارئ هو الفصل بين الدين وبين الفقهاء على اساس العقل، والعقل عنده ليس هو العقل المجرد والذي تزخر البحوث المعرفية في تعريفه، وانما هو الذوق الحديث للانسان المعاصر وما ينسجم مع الحياة الحديثة وهو ما يسميه تارة بسيرة العقلاء وتارة بالعقل او العقلانية وتارة ببديهيات العقل وعلى أساسه يقارن في فتوى الفقهاء بين ما ينسجم مع العقل وما يعارضه. ولما وصل بالبحث الى ان الأئمة عليهم السلام قد حددوا العقل بحدود معينة يعترض حتى على الائمة المعصومين (ع) ويقول ان هناك مبالغة وغلو في النبي (ص) والأئمة (ع) وإننا يجب ان نطرح بعض أفكارهم إذا خالفت العقل (عقله)، وحينما يصل الى القرآن ويجد ما يتعارض به مع العقل لأن عقله يرى ان من القبيح قطع يد السارق او رجم الزاني. وهكذا يؤمن كاتبنا بالعقل ايماناً لا حدود له ويجعله حاكماً على التشريع في كثير من الاحيان بل ويسمح له بتغيير أحكام الشريعة مع الزمان لأن المعطيات العقلية قد تغيرت واصبحت الاحكام الاسلامية غير منسجمة مع العقل.

ولو كانت فعلاً غير منسجمة مع العقل فالعقل ثابت عبر الزمان ولا معنى لأن تصبح بعض الاحكام بعد تقدم الزمان غير موافقة للعقل وما الضامن انها لن تعود فتتطابق من جديد مع العقل.

وهو تارة يحول الموضوع الى سيرة العقلاء ويصور فتاوى العلماء بتصوير مبالغ به ليهول الامر على القارئ ويعتقد معه ان هذا فعلاً مما لا يتطابق مع العقل.

وسيرة العقلاء يجب ان يشاركه فيها جميع العقلاء فإذا كان ما يستقبحه هو مشترك بينه وبين العقلاء فما بال الملايين من المجتمعات الاسلامية لم تستقبح ما استقبحه لو كان هذا فعلا احساساً مشتركاً بين العقلاء.

والنقاش في مدى حجية العقل واعتماده للتشريع قديم وقد حسمت معركته في الاطار الشيعي منذ ازمان طويلة وسننقل هنا نص ما اورده السيد باقر الصدر في المعالم الجديدة للاصول وفيه كفاية لخصم النزاع في هذه المسألة قال قدس سره:

(ومن ناحية الدرجات ينقسم الادراك العقلي إلى درجات : (فمنه) الادراك الكامل القطعي . وهو أن ندرك بعقولنا حقيقة من الحقائق إدراكا لا نحتمل فيه الخطأ والاشتباه، كإدراكنا أن زوايا المثلث تساوى قائمتين، وأن الضدين لا يجتمعان، وأن الارض كروية، وأن الماء يكتسب الحرارة من النار إذا وضع عليها.

(ومن الادراك العقلي) ما يكون ناقصا. والادراك الناقص هو اتجاه العقل نحو ترجيح شيء دون الجزم به لاحتمال الخطأ،

كإدراكنا أن الجواد الذي سبق في مناورات سابقة سوف يسبق في المرة القادمة أيضا، وأن الدواء الذي نجح في علاج أمراض معينة سوف ينجح في علاج أعراض مرضية مشابهة، وأن الفعل المشابه للحرام في أكثر خصائصه يشاركه في الحرمة . والسؤال الاساسي في هذا البحث : ما هي حدود العقل أو الادراك العقلي الذي يقوم بدور الوسيلة الرئيسية لإثبات العناصر المشتركة في عملية الاستنباط؟ فهل يمكن استخدام الادراك العقلي كوسيلة للإثبات مهما كان مصدره ومهما كانت درجته، أو لا يجوز استخدام الادراك العقلي كوسيلة للإثبات إلا ضمن حدود معينة من ناحية المصدر أو الدرجة . ..، فاتسعت الدراسات الاصولية التي تناولت حدود العقل من ناحية الدرجة، واختلفت الاتجاهات حول مدى شمول العقل وحدوده – بوصفه وسيلة إثبات رئيسية – فهل يشمل الادراكات الناقصة التي تؤدي إلى مجرد الترجيح أو يختص بالادراك الكامل المنتج للجزم؟ ولهذا البحث تاريخه الزاخر في علم الاصول وفي تاريخ الفكر الفقهي، كما سنرى . الاتجاهات المتعارضة في الادراك العقلي وقد شهد تاريخ التفكير الفقهي اتجاهين متعارضين في هذه النقطة كل التعارض، يدعو أحدهما إلى اتخاذ العقل في نطاقة الواسع الذي يشمل الادراكات الناقصة،

وسيلة رئيسية للاثبات في مختلف المجالات التي يمارسها الاصولي والفقيه . والآخر يشجب العقل ويجرده إطلاقا عن وصفه وسيلة رئيسية للاثبات، ويعتبر البيان الشرعي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن استخدامها في عمليات الاستنباط . ويقف بين هذين الاتجاهين المتطرفين اتجاه ثالث معتدل يتمثل في جل فقهاء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام)، وهو الاتجاه الذي يؤمن – خلافا للاتجاه الثاني – بأن العقل أو الادراك العقلي وسيلة رئيسية صالحة للاثبات إلى صف البيان الشرعي، ولكن لا في نطاق منفتح – كما زعمه الاتجاه الاول – بل ضمن النطاق الذي تتوفر فيه للانسان القناعة التامة والادراك الكامل الذي لا يوجد في مقابله احتمال الخطأ، فكل ادراك عقلي يدخل ضمن هذا النطاق ويستبطن الجزم الكامل فهو وسيلة إثبات، وأما الادراك العقلي الناقص الذي يقوم على أساس الترجيح ولا يتوفر فيه عنصر الجزم فلا يصلح وسيلة إثبات لاي عنصر من عناصر عملية الاستنباط . فالعقل في رأي الاتجاه الثالث أداة صالحة للمعرفة، وجديرة بالاعتماد عليها والاثبات بها إذا أدت إلى إدراك حقيقة من الحقائق إدراكا كاملا لا يشوبه شك . فلا كفران بالعقل كأداة للمعرفة، ولا أفراط في الاعتماد عليه فيما لا ينتج عنه إدراك كامل . وقد تطلب

هذا الاتجاه المعتدل الذي مثله جل فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام أن يخوضوا المعركة في جبهتين: إحداهما المعركة ضد أنصار الاتجاه الاول الذي كانت مدرسة الرأي في الفقه تتبناه بقيادة جماعة من أقطاب علماء العامة، والاخرى المعركة ضد حركة داخلية نشأت داخل صفوف الفقهاء الاماميين متمثلة في المحدثين والاخباريين من علماء الشيعة الذين شجبوا العقل وادعوا أن البيان الشرعي هو الوسيلة الوحيدة التي يجوز استخدامها للاثبات، وهكذا نعرف أن المعركة الاولى كانت ضد استغلال العقل والاخرى كانت إلى صفه.

المعركة صد استغلال العقل:

قامت منذ أواسط القرن الثاني مدرسة فقهية واسعة النطاق تحمل اسم مدرسة الرأي والاجتهاد بالمعنى الاول الذي تقدم في البحث السابق، وتطالب باتخاذ العقل بالمعنى الواسع الذي يشمل الترجيح والظن والتقدير الشخصي للموقف، أداة رئيسية للاثبات إلى صف البيان الشرعي، ومصدرا للفقيه في الاستنباط، وأطلقت عليه اسم الاجتهاد . وكان على رأس هذه المدرسة أو من روادها الاولين أبو حنيفة المتوفي سنة (١٥٠) والمأثور عن رجالات هذه

المدرسة أنهم كانوا حيث لا يجدون بيانا شرعيا يدل على الحكم يدرسون المسألة على ضوء أذواقهم الخاصة وما يدركون من مناسبات وما يتفق عنه تفكيرهم الخاص من مرجحات لهذا التشريع على ذاك ويفتون بما يتفق مع ظنهم وترجيحهم ويسمون ذلك استحسانا أو اجتهادا . والمعروف عن أبي حنيفة أنه كان متفوقا في ممارسة هذا النوع من العمل الفقهي، فقد روي عن تلميذه محمد بن الحسن أن أبا حنيفة كان يناظر أصحابه فينتصفون منه ويعارضونه حتى إذا قال : استحسن لم يلحقه أحد.

وجاء في كلام له وهو يحدد نهجه العام في الاستنباط (إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده أخذت بسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع من شئت، ثم لا أخرج من قولهم إلى غيرهم، فإذا انتهى الامر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين فلي أن أجتهد كما اجتهدوا). والفكرة الاساسية التي دعت إلى قيام هذه المدرسة وتبني العقل المنفتح بوصفه وسيلة رئيسية للاثبات ومصدرا لاستنباط الحكم هي الفكرة الشائعة في صفوف تلك المدرسة التي كانت تقول : (إن البيان الشرعي المتمثل في الكتاب والسنة قاصر

لا يشتمل إلا على أحكام قضايا محدودة، ولا يتسع لتعيين الحكم الشرعي في كثير من القضايا والمسائل) . وقد ساعد على شيوع هذه الفكرة في صفوف فقهاء العامة اتجاههم المذهبي السني، إذ كانوا يعتقدون أن البيان الشرعي يتمثل في الكتاب والسنة النبوية المأثورة عن الرسول (صلى الله عليه وآله) فقط، ولما كان هذا لا يفي إلا بجزء من حاجات الاستنباط اتجهوا إلى علاج الموقف وإشباع هذه الحاجات عن طريق تمطيط العقل والمناداة بمبدأ الاجتهاد . وأما فقهاء الامامية فقد كانوا على العكس من ذلك بحكم موقفهم المذهبي، لانهم كانوا يؤمنون بأن البيان الشرعي لا يزال مستمرا باستمرار الائمة (عليهم السلام) فلم يوجد لديهم أي دافع نفسي للتوسع غير المشروع في نطاق العقل. وعلى أي حال فقد شاعت فكرة عدم كفاية الكتاب والسنة لاشباع حاجات الاستنباط، ولعبت دورا خطيرا في عقلية كثير من فقهاء العامة ووجهتهم نحو الاتجاه العقلي المتطرف . وتطورت هذه الفكرة وتفاقم خطرها بالتدريج، إذ انتقلت الفكرة من اتهام القرآن والسنة – أي البيان الشرعي – بالنقص وعدم الدلالة على الحكم في كثير من القضايا، إلى اتهام نفس الشريعة بالنقص وعدم استيعابها لمختلف شؤون الحياة، فلم تعد المسألة مسألة نقصان في البيان

والتوضيح بل في التشريع الالهي بالذات . ودليلهم على النقص المزعوم في الشريعة هو أنها لم تشرع لتبقى في ضمير الغيب محجوبة عن المسلمين، وإنما شرعت وبينت عن طريق الكتاب والسنة لكي يعمل بها وتصبح منهاجا للامة في حياتها ولما كانت نصوص الكتاب والسنة في رأي العامة لا تشمل على أحكام كثير من القضايا والمسائل، فيدل ذلك على نقص الشريعة وأن الله لم يشرع في الاسلام إلا أحكاما معدودة، وهي الاحكام التي جاء بيانها في الكتاب والسنة وترك التشريع في سائر المجالات الاخرى إلى الناس أو إلى الفقهاء من الناس بتعمير أخص ليشرعوا الاحكام على أساس الاجتهاد والاستحسان، على شرط أن لا يعارضوا في تشريعهم تلك الاحكام الشرعية المحدودة المشرعة في الكتاب والسنة النبوية . وقد رأينا أن الاتجاه العقلي المتطرف كان نتيجة لشيوع فكرة النقص وانعكاسها، وحين تطورت فكرة النقص من اتهام البيان إلى اتهام نفس الشريعة انعكس هذه التطور أيضا على مجال الفكر السني، ونتج عنه القول بالتصويب الذي وصل فيه ذلك الاتجاه العقلي المتطرف إلى قصارى مداه، ولتوضيح ذلك لا بد من إعطاء فكرة عن القول بالتصويب.

القول بالتصويب:

بعد أن استباح فقهاء مدرسة الرأي والاجتهاد، لانفسهم أن يعملوا بالترجيحات والظنون والاستحسانات وفقا للاتجاه العقلي المتطرف، كان من الطبيعي أن تختلف الاحكام التي يتوصلون إليها عن طريق الاجتهاد تبعا لاختلاف أذواقهم وطرائق تفكيرهم ونوع المناسبات التي يهتمون بها . فهذا يرجح في رأيه الحرمة لان الفعل فيه ضرر، وذاك يرجح الاباحة لان في ذلك توسعة على العباد، وهكذا . ومن هنا نشأ السؤال التالي : ما هو مدى حظ المجتهدين المختلفين من إصابة الواقع ؟ فهل يعتبرون جيمعا مصيبين ما دام كل واحد منهم قد عبر عن اجتهاده الشخصي ؟ أو أن المصيب واحد فقط والباقون مخطئون ؟ وقد شاع في صفوف مدرسة الرأي القول بأنهم جميعا مصيبون، لان الله ليس له حكم ثابت عام في مجالات الاجتهاد التي لا يتوفر فيها النص، وإنما يرتبط تعيين الحكم بتقدير المجتهد وما يؤدي إليه رأيه واستحسانه، وهذا هو القول بالتصويب . وفي هذا الضوء نتبين بوضوح ما ذكرناه آنفا من أن القول بالتصويب يعكس تطور فكرة النقص وتحولها إلى اتهام مباشر للشريعة بالنقص وعدم الشمول، الامر الذي سوغ لهؤلاء الفقهاء أن ينفوا وجود حكم شرعي ثابت

في مجالات الاجتهاد ويصوبوا المجتهدين المختلفين جميعا . وهكذا نعرف أن فكرة النقص في البيان الشرعي دفعت إلى الاتجاه العقلي المتطرف تعويضا عن النقص المزعوم في البيان الشرعي، وحينما تطورت فكرة النص إلى اتهام الشريعة نفسها بالنقصان وعدم الشمول أدى ذلك إلى تمخض الاتجاه العقلي المتطرف عن القول بالتوصيب . وهذا التطور في فكرة النقص الذي أدى إلى اتهام الشريعة بالنقصان وتصويب المجتهدين المختلفين جميعا، أحدث تغييرا كبيرا في مفهوم العقل أو الاجتهاد الذي يأخذ به أنصار الاتجاه العقلي المتطرف، فحتى الآن كنا نتحدث عن العقل والادراك العقلي بوصفه وسيلة إثبات، أي كاشفا عن الحكم الشرعي كما يكشف عنه البيان في الكتاب أو السنة، ولكن فكرة النقص في الشريعة التي قام على أساسها القول بالتصويب تجعل عمل الفقيه في مجالات الاجتهاد عملا تشريعيا لا اكتشافيا، فالعقل بمعناه المنفتح أو الاجتهاد في مصطلح الاتجاه العقلي المتطرف لم يعد – على أساس فكرة النقص في الشريعة – كاشفا عن الحكم الشرعي، إذ لا يوجد حكم شرعي ثابت في مجالات الاجتهاد ليكشف عنه الاجتهاد، وإنما هو أساس لتشريع الحكم من قبل المجتهد وفقا لما يؤدي إليه رأيه . وهكذا يتحول الاجتهاد على

ضوء القول بالتصويب إلى مصدر تشريع، ويصبح الفقيه متشرعا في مجالات الاجتهاد ومكتشفا في مجالات النص . ولسنا نريد الآن أن ندرس القول بالتصويب ونناقشه، وإنما نستهدف الكشف عن خطورة الاتجاه العقلي المتطرف وأهمية المعركة التي خاضتها مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ضد هذا الاتجاه، إذ لم تكن معركة ضد اتجاه أصولي فحسب بل هي في حقيقتها معركة للدفاع عن الشريعة وتأكيد كمالها واستيعابها وشمولها لمختلف مجالات الحياة، ولهذا استفاضت الاحاديث عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في عصر تلك المعركة تؤكد اشتمال الشريعة على كل ما تحتاج إليه الانسانية من أحكام وتنظيم في شتى مناحي حياتها، وتؤكد أيضا وجود البيان الشرعي الكافي لكل تلك الاحكام متمثلا في الكتاب والسنة النبوية وأقوالهم عليهم السلام . وفيما يلي نذكر جملة من تلك الاحاديث عن أصول الكافي:

١. عن الامام الصادق (عليه السلام) أنه قال: "إن الله تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شئ، حتى والله ما ترك الله شيئا يحتاج إليه العباد، حتى لا يستطيع عبد أن يقول : لو كان هذا أنزل في القرآن، إلا وقد أنزله الله فيه".

٢. عنه (عليه السلام) أيضا أنه قال : " ما من شئ إلا وفيه كتاب أو سنة " .

٣. وعن الامام موسى بن جعفر (عليه السلام) أنه قيل له : أكل شئ في كتاب الله وسنة نبيه أو تقولون فيه ؟ قال : " بل كل شئ في كتاب الله وسنة نبيه " .

٤. وفي حديث عن الامام الصادق (عليه السلام) يصف فيه الجامعة التي تضم أحكام الشريعة، فيقول : فيها كل حلال وحرام وكل شئ يحتاج إليه الناس حتى الارش في الخدش .

رد الفعل المعاكس في النطاق السني:

ولا يعني خوض مدرسة أهل البيت معركة حامية ضد الاتجاه العقلي المتطرف أن هذا الاتجاه كان مقبولا على الصعيد السني بصورة عامة، وأن المعارضة كانت تتمثل في الفقه الامامي خاصة، بل إن الاتجاه العقلي المتطرف قد لقي معارضة في النطاق السني أيضا، وكانت له ردود فعل معاكسة في مختلف حقول الفكر . فعلى الصعيد الفقهي تمثل رد الفعل في قيام المذهب الظاهري

على يد داود بن علي بن خلف الاصبهاني في أواسط القرن الثالث، إذ كان يدعوا إلى العمل بظاهر الكتاب والسنة والاقتصار على البيان الشرعي، ويشجب الرجوع إلى العقل . وانعكس رد الفعل على البحوث العقائدية والكلامية متمثلا في الاتجاه الاشعري الذي عطل العقل وزعم أنه ساقط بالمرة عن إصدار الحكم حتى في المجال العقائدي . فبينما كان المقرر عادة بين العلماء : أن وجوب المعرفة بالله والشريعة ليس حكما شرعيا وإنما هو حكم عقلي، لان الحكم الشرعي ليس له قوة دفع وتأثير في حياة الانسان إلا بعد أن يعرف الانسان ربه وشريعته، فيجب أن تكون القوة الدافعة إلى معرفة ذلك من نوع آخر غير نوع الحكم الشرعي، أي أن تكون من نوع الحكم العقلي . أقول : بينما كان هذا هو المقرر عادة بين المتكلمين خالف في ذلك الاشعري، إذ عزل العقل عن صلاحية إصدار أي حكم وأكد أن وجوب المعرفة بالله حكم شرعي كوجوب الصوم والصلاة . وامتد رد الفعل إلى علم الاخلاق – وكان وقتئذ يعيش في كنف علم الكلام – فأنكر الاشاعرة قدرة العقل على تمييز الحسن من الافعال عن قبيحها حتى في أوضح الافعال حسنا أو قبحا، فالظلم والعدل لا يمكن للعقل أن يميز بينهما، وإنما صار الاول قبيحا والثاني حسنا بالبيان الشرعي، ولو

جاء البيان الشرعي يستحسن الظلم ويستقبح العدل لم يكن للعقل أي حق للاعتراض على ذلك. وردود الفعل هذه كانت تشمل على نكسة وخطر كبير قد لا يقل عن الخطر الذي كان الاتجاه العقلي المتطرف يستبطنه، لانها اتجهت إلى القضاء على العقل بشكل مطلق، وتجريده عن كثير من صلاحياته، وإيقاف النمو العقلي في الذهنية الاسلامية بحجة التعبد بنصوص الشارع والحرص على أهل البيت (عليهم السلام) التي كانت تحارب الاتجاه العقلي المتطرف، وتؤكد في نفس الوقت أهمية العقل وضرورة الاعتماد عليه في الحدود المشروعة واعتباره ضمن تلك الحدود أداة رئيسية للاثبات إلى صف البيان الشرعي، حتى جاء في نصوص أهل البيت (عليهم السلام) " إن لله على الناس حجتين : حجة ظاهرة وحجة باطنة : فأما الظاهرة فالرسل والانبياء والائمة، وأما الباطنة فالعقول " . وهذا النص يقرر - بوضوح - وضع العقل إلى صف البيان الشرعي أداة رئيسية للاثبات.

وهكذا جمعت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بين حماية الشريعة من فكرة النقص وحماية العقل من مصادرة الجامدين .) انتهى كلامه قدس سره في كتاب المعالم.

وهو يشير الى مكانة العقل في الاستدلال الفقهي بلا تفريط ولا إفراط.

اما كاتب (العقل الفقهي) فهو لم يدافع عن العقل وان سماه بذلك وانما يدافع عن سيرة العقلاء وهي عنده بمعنى الذوق العام، ولا نشاركه في ذوقه في كثير من القضايا.

واليك المناقشة في التفاصيل اكثر:

ص١١: (حيث نرى ان الحالة الاشعرية هي الحاكمة على اجواء الفقه في حوزاتنا العلمية حيث يقولون بصراحة (إن دين الله لا يصاب بالعقول)).

والتعليق على هذا القول انه مخالف للواقع فإن الاشاعرة اتجاه عقائدي يبتني على الوقوف على ظواهر النصوص الشرعية وقد تبنته مدرسة فقهاء العامة رغم قولهم بالقياس واطلاق العنان للعقل بإدراكاته الناقصة والتامة، اما الاتجاه العقائدي في حوزاتنا فقد توسع توسعاً هائلاً في علم الكلام والفلسفة والأخلاق وان وصفه بالاتجاه الاشعري مبالغة قبيحة جداً. اما في داخل اجواء الفقه فهذا القول الذي ذكره انما هو قول الامام الصادق عليه السلام وليس قول الفقهاء.

ص١٣ (فمن اين نعلم ان حفظ النظام وبقاء النوع الانساني ايضاً واجب في الشرع).

من العجيب ان تزخر الشريعة بالنصوص الدالة على عظيم عناية الشارع المقدس بالبيئة والحيوانات والنباتات والامر بالتنظيم حتى جعلت ترتيباً حتى لدخول الخلاء ان تقدم الرجل اليسرى على اليمنى وان تتكئ على الرجل اليسرى عند التخلي...

من العجيب ان تكون كل تلك النصوص ثم يأتي كاتبنا ليصور الشريعة بقصورها عن العطاء في هذه الميادين التي يعتقد انها من منتجات الحضارة الحديثة (الم يقل امير المؤمنين (ع) بصدد التنظيم (اوصيكم بتقوى الله ونظم امركم) الم ينه رسول الله (ص) عن قطع شجرة، الم يأمر بتكثير الشجر والمباركة بالزراعة الم يقل صلى الله عليه وآله: انكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم. الم يقل سبحانه وتعالى (هو انشأكم من الارض واستعمركم فيها) الم يقل سبحانه (وابتغ فيما آتاك اله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا).

بل ان الشريعة لم تكتف بذلك حتى طرحت ترغيباً باجمال والتنسيق قال رسول الله (ص) ان الله جميل يحب الجمال، وكان صلى الله عليه واله اذا خرج الى الناس يمشط شعره ويتطيب

ويحسن ثيابه، فمن اين جاء هذا الكاتب بهذه المدعيات الا اذا كان كما قلنا يحاول تصيد الغافلين.

ص١٤ ورد فيها عدة أشياء مخالفة للواقع وليس لها نصيب من الصحة مثل قوله (فلماذا-الفقهاء- يتركون حكم جميع العقلاء في زاوية الاهمال ويتمسكون برواية او اصل فقهي على خلافه) والجواب ان المشرع اعرف بمصالح العباد من العقلاء الذين وصفهم.

قوله (ولكن حسب نظر المشهور لا يلزم الوفاء بالعقود وانما يجب الالتزام بالعقود والشروط التي تقع ضمن العقود اللازمة) صياغة مغلوطة.

قوله (ويمكن العثور على نماذج كثيرة في الفتاوى الفقهية من هذا القبيل) اذا كان حكم العقلاء هو مقبولات الحياة الغربية فإن الدين بأجمعه بما انه مبتن على الايمان بقوة خلف المادة مخالف لها.

وهذا الفصل من كتابه مليء بالافتراءات على الفقهاء والتصويرات الخاطئة المبالغ بها.

وعموماً فإن مبتناه واهن جداً وهو ان العقل هو سيرة العقلاء والعقلاء هو العرف العام لدى عقلاء العالم ثم اننا نراه

يستقبح بعض الاشاء مما لا ينسجم مع الحياة الغربية وهذا يعني انه يعني بسيرة العقلاء هو الذوق العالمي والاعراف والثقافات الموجودة فما تسقبحه هو القبيح وما تستحسنه هو الحسن، ومن الواضح ان هذا غير حكم العقل، ولو كان كذلك لوجدنا ان البشرية قد اتفقت على نظام عالمي واحد وهذه الامم المتحدة التي تمثل العقل النوعي للحضارة المعاصرة نرى أي تخبط في القوانين واي تشريعات غير واقعية جعلتها غير قابلة للتطبيقات في كثير من الاحيان. ولك عزيزي القارئ ان تحكم بأي حكم للعقل تتمتع خمس دول فقط من دول العالم بحق النقض على أي قرار من قرارات الامم المتحدة او الجمعية العامة. وانظر كيف اجازت الامم المتحدة للولايات المتحدة الامريكية التدخل في أي دولة تشهد اضطرابات في العالم واستخدام القوة والسلاح، الم يقد ذلك الى انتهاك الممتلكات وقتل الابرياء واحتلال البلدان؟

فأين عقلاء العالم من هذا كله.

ولو كان من الممكن ان يتفق البشر على شريعة او على احكام مقبولة لأمكن ان يتفقوا على شريعة ونظام اجتماعي ينهي المآسي التي تمر بالبشرية في (العالم الحديث).

الانحراف عن العقل في جميع الاديان:

قول الكاتب (ان وجود مثل هذه الموارد والفتاوى المخالفة للعقل لا ينحصر بالفرق الاسلامية بل موجودة في جميع الاديان الى حد ان بعض تعاليم الكتاب المقدس لليهود والنصارى...).

لقد كان الكاتب غنياً عن هذا القول بعد ان عرفنا ان تلك الديانات محرفة ولم تعد فاعلة مع مجيء الاسلام وانما ازرى القرآن على اتباعها تحريفهم لها واختراعهم فيها بما يناسب عصورهم كما يحاول الكاتب ان يفعل، ومجيئه بهذه الفقرة غريب جدا لمن تأمل.

في ص٧٦ يقول الكاتب (والكفات بمعنى الطائر، وفي كل هذه الصفات يمكن استيحاء حركة الارض منها) ويبدو ان الكاتب ذو ثقافة قرآنية قليلة جداً وليست له معرفة باللغة العربية فهو لا يعرف معنى الكفات الوارد في الاية الشريفة (الم نجعل الارض كفاتاً) في سورة النبأ.